Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Ave. NW, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • (202) 621-6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

بعد ثلاث سنوات من التدخل العسكري يجب على القوات السعودية مغادرة البحرين

قبل ثلاث سنوات، دخلت قوات مجلس التعاون الخليجي البحرين بناءاً على طلب من الحكومة البحرينية للمساعدة في قمع الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في 14 فبراير 2011. وبينما كانت السعودية تدخل آلياتها المصفحه عبر الجسر إلى البحرين، كانت الحكومة تبرر التدخل الدولي بقولها أن البحرين مهددة من قبل "قوى خارجية"، في محاولة لجعل سبب الاضطرابات المحلية التدخل الإيراني.

أكدت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المكلفة من قبل الحكومة، ما كان معروفاً من قبل المحتجين ومنظمات حقوق الإنسان وكثيرون في المجتمع الدولي مسبقاً: أنه لم يكن هناك أي تدخل إيراني في حركة البحرين. وأنها كانت تعبيراً عفوياً من قبل البحرينيين الذين ضاقوا ذرعاً من الفساد وثقافة الإفلات من العقاب وغياب الديمقراطية في بلدهم.

على الرغم من عدم وجود أدلة على أن قوات دول مجلس التعاون الخليجي ارتكبت أياً من انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة القمع، ولكن مهمتهم في توفير الأمن للبنية التحتية والمنشآت المهمة في جميع أنحاء البحرين فرغت قوات الأمن البحرينية لسحق الثورة بعنف.

أنه من الصعب أن نرى حلاً للمأزق السياسي في البحرين دون مشاركة بناءة من كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للمصالح القوية لكلا البلدين في البحرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة أن تدعو علناً حكومة المملكة العربية السعودية لسحب قواتها من البحرين وذلك كجزء من مسيرة الإصلاح وكإجراء لبناء الثقة. ويجب على الولايات المتحدة أيضاً الضغط علناً على الحكومة البحرينية لضمان أن تكون الإصلاحات اللازمة لعلاج أزمة البلد قد سنت بسرعة ودون تحفظ.

مع دخول الثورة عامها الرابع، لا يزال الوضع في البحرين عبارة عن مواجهه وتوتر بين الحكومة والمعارضة، وقد تفاقم الأمر بسبب استمرار وجود وحدة صغيرة من القوات السعودية على الأرض وأيضاً لتدهور حالة حقوق الإنسان في البلاد. فإذا كانت الحكومة السعودية صادقة في رغبتها المعلنة برؤية حل للوضع في البحرين مبني على التفاوض، يجب أن تسحب ما تبقى من قواتها من البلاد.